

Titre : Pour les retraités

72 في المائة من الفئة النشيطة تناهض مقترح رفع سن التقاعد

حجم العجز الإفتراضي لصناديق التقاعد يصل لـ 1187 مليار درهم

■ بشرى عطوشي

أفادت دراسة أطلق عليها اسم "بارومتر أكسا للتقاعد"، أن 72 في المائة من السكان من الفئة النشيطة، لا يتفقون مع فكرة رفع سن التقاعد، مشيرة إلى أن هذه النسبة سجلت ارتفاعا بـ 16 نقطة، بالمقارنة مع النسخة الأولى لـ "بارومتر أكسا للتقاعد" المغرب، التي أنجزت منذ سنتين (56 في المائة سنة 2008).

وكشفت الدراسة كذلك أن 70 في المائة من المغاربة، الذين لديهم فكرة عن الموضوع، متشائمون بالنسبة لمستوى مدخولهم المقبل (هذا الاتجاه جرى التركيز عليه بين 2007 و2010، إذ أن 16 في المائة فقط صرحوا، سنة 2010، أن مداخيلهم ستكون كافية مقابل 34 في المائة سنة 2007).

في المقابل، يرى 37 في المائة أن مداخيلهم ستكون كافية، أو كافية جدا. وبالنسبة للمتقاعدين الجدد، فإنهم راضون أكثر عن مداخيلهم مقارنة بالمتقاعدين الذين سبقوهم.

من جانب آخر، ورغم أن دور الدولة يبقى مهما بالنسبة للسكان النشيطين، فإن 57 في المائة من بينهم يعتمدون على مصادر أخرى للدخل (ادخار التقاعد الخاص، 30 في المائة، وادخار للتقاعد عن طريق المشغل، 20 في المائة، واستثمارات عقارية، 7 في المائة).

وتطرقت الدراسة إلى التصور الإيجابي للتقاعد، لبيذي يربطه المغاربة بتوفر الراحة والترفيه، وإبداء مزيد من الاهتمام بالعائلة وأفراد الأسرة. فالاختلاف بين المغرب والبلدان الأخرى، يتجسد من خلال مخاوف أكبر قليلا، إزاء الصعوبات المرتبطة بالتقدم في السن.

يذكر أنه أطلق "بارومتر التقاعد أكسا" أول مرة سنة 2005، وخلال سنة 2008، وللمرة الرابعة على التوالي، جرت إضافة 16 بلدا جديدا للاستطلاع. وكان المغرب أول بلد إفريقي.

72 في المائة من الفئة النشيطة تناهض مقترح رفع سن التقاعد

حجم العجز الافتراضي لصناديق التقاعد يصل لـ 1187 مليار درهم

■ بشري عطوشي

أفادت دراسة أطلق عليها اسم "بارومتر أكسا للتقاعد"، أن 72 في المائة من السكان من الفئة النشيطة، لا يتفقون مع فكرة رفع سن التقاعد، مشيرة إلى أن هذه النسبة سجلت ارتفاعا بـ 16 نقطة، بالمقارنة مع النسخة الأولى لـ "بارومتر أكسا للتقاعد" المغرب، التي أنجزت منذ سنتين (56 في المائة سنة 2008). وكشفت الدراسة كذلك أن 70 في المائة من المغاربة، الذين لديهم فكرة عن الموضوع، متشائمون بالنسبة لمستوى

مدخولهم المقبل (هذا الاتجاه جرى التركيز عليه بين 2007 و2010، إذ أن 16 في المائة فقط صرحوا، سنة 2010، أن مداخيلهم ستكون كافية مقابل 34 في المائة سنة 2007). في المقابل، يرى 37 في المائة أن مداخيلهم ستكون كافية، أو كافية جدا. وبالنسبة للمتقاعدين الجدد، فإنهم راضون أكثر عن مداخيلهم، مقارنة بالمتقاعدين الذين سبقوهم. من جانب آخر، ورغم أن دور الدولة يبقى مهما بالنسبة للسكان النشيطين، فإن 57 في المائة من بينهم يعتمدون على

مصادر أخرى للدخل (ادخار التقاعد الخاص، 30 في المائة، وادخار للتقاعد عن طريق المشغل، 20 في المائة، واستثمارات عقارية، 7 في المائة). وتطرقت الدراسة إلى التصور الإيجابي للتقاعد، لذي يربطه المغاربة بتوفر الراحة والترفيه، وإبداء مزيد من الاهتمام بالعائلة وأفراد الأسرة. فالاختلاف بين المغرب والبلدان الأخرى، يتجسد من خلال مخاوف أكبر قليلا، إزاء الصعوبات المرتبطة بالتقدم في السن. يذكر أنه أطلق "بارومتر التقاعد أكسا" أول مرة سنة

2005، وخلال سنة 2008، وللمرة الرابعة على التوالي، جرت إضافة 16 بلدا جديدا للاستطلاع. وكان المغرب أول بلد إفريقي، وأول بلد عربي جرى إدماجه في هذه الدراسة. من جهة أخرى، وحسب النشرة الإخبارية للاتحاد العام لمقاومات المغرب بلغت قيمة فاتورة العجز الافتراضي لصناديق التقاعد 1187 مليار درهم. وذكرت النشرة الإخبارية للاتحاد العام لمقاومات المغرب، في عددها الأخير، أن هذه الوضعية "ينبغي معالجتها سريعا، قبل أن تشهد انفجارا".

و أفاد مصدر نقابي في اللجنة التقنية المكلفة بإصلاح التقاعد، إن الإصلاح يتطلب حولا متوافق عليها، وحوارا وطنيا بإشراك كافة الأطراف المعنية، تأخذ في الاعتبار نمط حياة المواطن، في إشارة منه إلى الإجراءات الأخيرة، التي أعلن عنها الصندوق المغربي للتقاعد، المتمثلة في الرفع من سن التقاعد، والرفع من نسبة الاشتراكات، مع احتساب السنوات الثماني الأخيرة من الأداء، وليس الشهر الأخير، قبل الخروج إلى التقاعد، واعتبرها مجحفة في حق الموظفين.